

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 3 أغسطس 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6096)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 «الإخوان المسلمون» والانقلاب العسكري الفاشل في تركيا

### الإمارات اليوم

03 حملة جديدة تحذّر من مواقع التواصل الاجتماعي

### تقارير وتحليلات

04 بوتين معضلة الديموقراطيين

06 إعادة هيكلة الجيش التركي وتأثيره في الدور الإقليمي لأنقرة

07 ابنة الرئيس السابق تتحدى «الدولة الدينية» في إيران

### شؤون اقتصادية

08 «مجموعة أبوظبي المالية» تفوز بجائزة «أفضل مدير للاستثمارات العقارية في الأسواق الناشئة»

### من إصدارات المركز

09 القوة العسكرية وسياسة الطاقة.. بوتين والبحث عن «العظمة» الروسية



## «الإخوان المسلمون» والانقلاب العسكري الفاشل في تركيا

تسعى جماعات الإسلام السياسي، بما فيها جماعة «الإخوان المسلمين» إلى الوصول إلى الحكم؛ من أجل تحقيق برامجها، وتنفيذ أهدافها؛ وهي تتبني وسائل مختلفة من أجل تحقيق هذا الهدف؛ وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن هذه الجماعات تعمل بشكل حثيث على التغلغل في مختلف مفاصل الدولة؛ حيث فعل ذلك «الإخوان المسلمون» في جمهورية مصر العربية؛ فقد بدأ حسن البنا حركته بتأسيس المدارس والمعاهد العلمية والجمعيات الخيرية، وشجّع أتباعه على الانخراط في مؤسسات الدولة المختلفة؛ وكذلك فعلت الجماعة في تونس، وحاولت في الكويت، ومن قبل في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك من أجل انتهاز الفرصة المناسبة للاستيلاء على السلطة، سواء كان ذلك عبر صناديق الاقتراع أو غيرها، بما في ذلك القيام بالانقلابات العسكرية الدموية وغير الدموية؛ وحينما سنحت لها الفرصة استولت على السلطة مباشرة.

وهذا ما فعلته تماماً حركة «الخدمة» بزعامة فتح الله غولن في تركيا؛ فقد أعلنت، منذ تأسيسها قبل أكثر من أربعة عقود، أن أهدافها دَعَوِيَّة واجتماعية في الأساس، وأنها لا تمارس السياسة، وكَرَّرت ذلك مراراً، ولكنها فعلت كما فعل «الإخوان»، واستخدمت التكتيك نفسه -وكأن المنبع واحد- الذي يقوم على التغلغل في المجتمع، والانخراط في مؤسسات الدولة، فحثت المنتسبين إليها على الالتحاق بالعمل في مؤسسات الدولة التركية، بداية من الجيش والشرطة والاستخبارات، مروراً بالوزارات، خاصة التعليم والمؤسسات الدستورية المختلفة، وانتهاءً بالقضاء، حتى أصبحت تشكل بالفعل «كياناً موازياً» داخل الدولة التركية يملك من الأدوات والقدرات ما يجعله قادراً على الاستيلاء على السلطة.

إن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، واتهام حركة «فتح الله» غولن بالوقوف وراءها، يؤكدان مجدداً خطورة الجماعات التي تستخدم الدين ستاراً لتحقيق أهدافها السياسية، حتى لو كان ذلك على حساب أمن الدول التي تعيش فيها واستقرارها؛ ما يجعل الدعوة والدين لدى هذه الجماعات وسيلة للتغلغل، ومن ثم التحكم في مؤسسات الدولة، فحينما وصلت جماعة «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في مصر كان همها الرئيسي هو العمل على «أخونة» مؤسسات الدولة المصرية، والدفع بعناصرها في مختلف المؤسسات السياسية والدستورية والعسكرية؛ لكي تستخدمهم في الدفاع عنها وقت الضرورة، بل إنها لم تكتفِ بذلك؛ فعملت على تهميش معارضيها وإقصائهم من الحياة السياسية، كما ضربت عرض الحائط بمفاهيم أساسية، مثل: المواطنة، والمساواة، والمشاركة في إدارة شؤون الدولة وتحمل مسؤولياتها، وحقوق المرأة، وهي المفاهيم التي كانت ترفعها لاستمالة الجماهير إلى صفها.

والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي انتقدت فيه جماعة «الإخوان المسلمين» حركة فتح الله غولن؛ لانتهاجها بالتورط في المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، تناست أن هذه الحركة كَرَّرت ما فعلته الجماعة نفسها في دول كثيرة؛ فقد استخدمت الدعوة مدخلاً للتغلغل في مؤسسات الدولة المختلفة، خاصة الجيش والشرطة والقضاء، انتظاراً للفرصة المناسبة للانقضاض على السلطة، وهدم مؤسسات الدولة الشرعية والدستورية.

لقد كشفت محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عن مدى برامجية جماعة «الإخوان المسلمين»، وتيارات الإسلام السياسي بوجه عام، وانتهازيَّتِها؛ فقد تريتث ولم تعلن موقفها إلا بعد أن تأكد فشل المحاولة الانقلابية؛ فقامت بإدانتها بقوة!

## حملة جديدة تحذّر من مواقع التواصل الاجتماعي

بعد أن بات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وانتشرت بسرعة مخيفة بين مختلف الفئات العمرية، صار دورها يتنامى سلباً أو إيجاباً، وأصبح لزاماً على الجميع أن يتعامل مع هذا التحول الكبير في استخدام وسائل التواصل بحذر ومسؤولية اجتماعية، ووعي بخطورة تأثيره السلبي الذي يمكن أن يحدث أضراراً بالغة في المجتمع على المستويات كافة، وهذا ما أدركته الأجيال الجديدة في المجتمع الإماراتي بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتوعية بمخاطر إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي إطار جهود الدولة المتواصلة لتوعية الشباب بمخاطر استخدام تلك الشبكات الافتراضية أطلق فريق جمعية الإمارات للحماية من مخاطر الإنترنت «E-SAFE» حملة توعية لحماية الناس من وسائل التواصل الاجتماعي، ونبّهت الجمعية، خلال مؤتمر صحفي مؤخراً، إلى أن المتطفلين على وسائل التواصل الاجتماعي يحتاجون إلى 30 ثانية فقط للدخول إلى خدمات تبادل الرسائل النصية في الهواتف الذكية، مثل برنامج «واتس أب»، كما أشارت دراسة أجرتها الجمعية في المنطقة بشأن مستوى السلامة لدى مستخدمي برنامج «واتس أب» إلى أن 42% من المشتركين يستخدمون هذا البرنامج بشكل واسع، و50% يستخدمونه بشكل معتدل.

وأطلق المنسق العام لبرنامج خليفة لتمكين الطلاب «أقدر» حملة حماية الشباب من مخاطر الإنترنت التي تحمل الهاشتاق #SafeUpWhatsApp؛ وذلك لتوعية المراهقين بكيفية المحافظة على الأمان والسلامة في وسائل التواصل الاجتماعي، كما قدّم طالب إماراتي، أحد أعضاء حملة جمعية الإمارات للحماية من مخاطر الإنترنت، عرضاً حياً حول كيفية تعرّض المستخدمين للخداع من قبل المتطفلين للدخول إلى برنامج إرسال الرسائل الفورية لديهم.

وقد شهد المؤتمر عرض شريط مصوّر للتوعية، من إنتاج جمعية الإمارات للحماية من مخاطر الإنترنت، حول الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي للمراهقين، كما تم استعراض جهود الجمعية للتوعية في هذا الصدد، وورش العمل التي تقدّم الدعم إلى صناعة تكنولوجيا المعلومات في تطوير المنتجات الصديقة للطفل، وتم تأكيد مواصلة العمل مع المؤسسات الحكومية لمنع جرائم الإنترنت التي تُرتكب بحق الأطفال.

والجدير بالذكر أن دراسة أجراها مختبر «كاسبرسكي» في قطاع تبادل الخدمات التجارية عام 2015 أظهرت أنه على الرغم من قلة عدد السكان نسبياً في الإمارات، فإنها تحتل المرتبة الثانية من بين الدول المعرضة للهجوم في الإنترنت بمنطقة الشرق الأوسط؛ ولذا فقد كان ولا يزال لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في المجتمعات العربية، ولاسيما في السنوات الأخيرة، وكان لها الأثر الأكبر بين فئة الشباب؛ وهو ما يدعو إلى ضرورة الاجتهاد في توجيهها بما يخدم المجتمع الإماراتي، والسعي بقدر الإمكان إلى الحدّ من تأثيراتها السلبية في المجتمع، وتوظيفها في النهوض به عبر تنشئة المواطن الصالح، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى حماية الشباب من الفكر المنحرف، وحماية الهوية المحلية والثقافة الإماراتية والعادات والتقاليد الأصيلة، وتعزيز قيم الولاء والانتماء إلى الوطن، وهو ما تسعى إليه الدولة من خلال المبادرات والخطوات المختلفة.

ولطالما وضعت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مسؤولية تحصين الشباب وحمايتهم من المخاطر التي قد يتعرّضون لها في صدارة أولوياتها واهتماماتها، انطلاقاً من قناعتها بأن الشباب هم طليعة المجتمع، وعموده الفقري؛ لذا يجب توفير المناخ الآمن السويّ لتنشئتهم.

## بوتين معضلة الديمقراطيين

كتب مايكل كرولي مقالاً تحليلياً في «بوليتيكو» عن العلاقات الأمريكية-الروسية في ظل التصريحات الأخيرة لمرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الأمريكية دونالد ترامب الذي أثنى فيها على الرئيس الروسي بوتين؛ ويرى الكاتب استناداً إلى آراء مسؤولين أمريكيين أن العلاقات بين البلدين تسير باتجاه حرب باردة جديدة.



كان دونالد ترامب «بُعبع» المؤتمر القومي الديمقراطي لهذا الأسبوع، وتلاه في المرتبة الثانية الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. فقد ربط الديمقراطيون بين الشريرين، وانتقدوا بشدة ثناء ترامب على بوتين بوصفه له بأنه «زعيم قوي»، وادعاه بأن الولايات المتحدة سوف «تنسجم جيداً» مع روسيا في حال تم انتخابه. وقال أوباما عن ترامب إنه «يتودّد إلى بوتين». وندد نائب الرئيس جو بايدن بترامب لـ«تبنيه حكماً مستبدين من أمثال بوتين». وليل الخميس، قالت هيلاري كلينتون إنها ستدافع عن حلفاء الناتو ضد أي تهديد، «بما في ذلك ضد روسيا».

ولكن قبل يوم واحد فقط، جلس وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، وكان على جدول أعمالهما اقتراح أمريكي للتعاون مع روسيا في سوريا، وعرض الاقتراح في اجتماع مع بوتين في الكرملين في مطلع الشهر الجاري. ويوم الخميس، ذكر مسؤول كبير في إدارة أوباما مؤتمراً للأمن القومي بأن تحسين العلاقات مع موسكو يظل هدفاً أساسياً للسياسة الخارجية الأمريكية. وكذلك قالت إليسا سلوتكين، مساعدة وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي بالإجابة، في «مؤتمر أسبن للأمن»: «لا نريد أن نكون عدائيين مع الروس. نعتقد، وأمل، أن الرسالة التي تتلقاها روسيا الآن هي أننا نريد التحدث إليكم. سنرسل جون كيري إلى موسكو. نحن منفتحون، ونحن مستعدون للتحدث إليكم».

ولكن بعض مخضرمي الأمن الوطني الديمقراطيين عبّروا عن خشيتهم من مستوى قد يحمل في طياته خطر العداء لروسيا أخذ يظهر في الأسابيع الأخيرة. ويقولون إن احتدام التنافس بين واشنطن وموسكو، بسبب لغة الحملة الانتخابية والسعي لتشويه سمعة ترامب، قد أخذ ينحو منحى لا مبرر له، ما يجعل حلّ المشكلات العالمية أصعب، ويزيد خطر نشوب صراع غير مقصود، وربما يكون نووياً. وقال وليام بيرري، الذي شغل منصب وزير الدفاع في عهد بيل كلينتون، 1993-1996، وهي حقبة من العلاقات الدافئة نسبياً بين الولايات المتحدة وروسيا: «إننا نسير ونحن نيام صوب حرب باردة جديدة. ولا يكاد يوجد أي نقاش حول هذا الموضوع، والشعب لا يدرك هذا الخطر». وأضاف بيرري أنه يشعر بالقلق ولاسيما من ضعف التواصل، وتراكم الأسلحة على كلا الجانبين، وتوتر الأعصاب، وكلها أمور تزيد احتمال حدوث مواجهة نووية غير مقصودة. وقال بيرري مستذكراً ليلة أيقظه في الساعة الثالثة صباحاً تقريباً الضابط المناوب وأعلمه أن الرادار يظهر مئات من الصواريخ الروسية متجهة إلى الولايات المتحدة: «في حال ظن أي شخص أن هذا قلق أكاديمي، أقول لكم إنه ليس أكاديمياً».

وبالتأكيد، فإن توقعات المسؤولين في إدارة أوباما متدنية حيال تعامل بناءً محتمل مع بوتين، الذي انتهج سياسة خارجية عدوانية، ويضيق الخناق على المعارضة في الداخل. ويشعر هؤلاء المسؤولون بالغضب أيضاً لأنهم يعتقدون أن للكرملين يداً في قرصنة ونشر رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بـ«اللجنة الوطنية الديمقراطية». وأوضحت سلوتكين أن عروض واشنطن للحوار تأتي في إطار «التوازن» الذي يشمل استعراض عضلات بشكل عسكري وخطوات على شاكلة التعزيزات الأمريكية الأخيرة

علّق على ذلك مدير «الاستخبارات الوطنية» الأمريكية، جيمس كلابر، متحدثاً أيضاً في أسبن يوم الخميس الماضي: «إنه [بوتين] يريد أن يُنظر إليه باعتباره زعيم قوة عظمى، قوة مساوية للولايات المتحدة».

بعد قيام بوتين 2014 بضمّ شبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا، هدد أوباما بـ«عزل» روسيا، وتقويض «مكانتها في العالم». وفرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على روسيا، وعلى العديد من حلفاء بوتين. ولكن في الأشهر الأخيرة، تحدّث أوباما مراراً وتكراراً إلى نظيره الروسي. والتقى الرجلان ثلاث مرات في الخريف الماضي، وتحادثا آخر مرة هاتفياً في 6 يوليو. وزار كيري موسكو بعدها بخمسة أيام؛ وكانت رحلته الثانية إلى روسيا هذا العام، و الرابعة في العام الماضي.

واعترفت سلوتكين أيضاً بالعقبات الصعبة الكثيرة في الحوار مع روسيا: «كيف نحقق التوازن بشكل صحيح؟



أترانا خيرين أكثر من اللازم ومنهم فرصاً كثيرة للعودة إلى الطاولة؟ أم تُرانا نقدّم هذا المستوى العالي من الردع إلى درجة قد تكون تستفزهم؟ هذا هو السؤال الجوهرى». وكذلك حدّر بعض المسؤولين الأوروبيين من خطر الاستفزاز. فبعد مناورة عسكرية رئيسية أجرتها قوات «الناو» في بولندا في الشهر الماضي وحاكت مواجهة مع روسيا، أعرب وزير الخارجية الألماني، فرانك-فالتر شتاينماير، عن عدم ارتياحه: «ما لا ينبغي لنا أن نفعله الآن هو تأجيج الوضع أكثر من خلال قعقعة السلاح والترويج للحروب. نعلم جميعاً أنه من الحكمة ألا نخلق الذرائع لتجديد مواجهة قديمة»، وأضاف أنه سيكون «من المهلك عدم البحث إلا عن حلول عسكرية وسياسة ردعية».

حتى وزير دفاع أوباما السابق، تشاك هاغل، أصدر تحذيراً مماثلاً: «لو كنت وزير الدفاع اليوم، لكنّ حذراً في ذلك. قد نجد أنفسنا في الطريق بسرعة كبيرة إلى حرب باردة أخرى، وهذا حقاً لا يريده أي من الجانبين».

وقال سام نان، السيناتور الديمقراطي السابق عن جورجيا، والذي ترأس «لجنة القوات المسلحة» في مجلس الشيوخ عندما انهار الاتحاد السوفيتي عام 1991، إن المخاطر تكون أعلى حين يتعلق الأمر بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذه اللحظة، أكثر ما يقلق إدارة أوباما ليس اندلاع حرب نووية وإنما إنهاء الحرب الأهلية السورية، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 400,000 شخص، وغدّت تنظيمي «داعش» و«القاعدة»، وأغرقت الشرق الأوسط وأوروبا باللاجئين. فبموافقة أوباما، انكبّ كيري على العمل بشكل وثيق مع لافروف - تحادث الرجلان عشرات المرات هذا العام - للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يبدأ تعاوناً عسكرياً محدوداً بين واشنطن وموسكو في سوريا؛ إذ يؤمن الكثير من المسؤولين الأمريكيين أنه لا يمكن تسوية النزاع السوري إلا بمساعدة روسية.

وبموجب هذا الاتفاق، ستقدم الولايات المتحدة للروس، الذين يساعدون نظام الرئيس السوري بشار الأسد ضد معارضة مسلحة تضم «داعش» و«القاعدة»، ومعارضين أكثر اعتدالاً أيضاً، معلومات تتعلق بالاستخبارات والأهداف ضد المتطرفين

الإسلاميين. وفي المقابل، تتوقع الولايات المتحدة من موسكو أن تبادر إلى استخدام نفوذها لدى الأسد ليوقف الهجمات العسكرية السورية ضد المناطق المدنية.

ويصر المسؤولون في إدارة أوباما على أن أي تعاون مع روسيا لن يستند إلى الثقة، وإنما يتوقف على خطوات تتخذها موسكو ودمشق ويمكن التحقق منها. وهدفهم هو تخفيف معاناة المدنيين والدفع إلى تسوية سياسية محتملة للنزاع السوري.

ولكن المقترح واجه معارضة داخلية قوية. فقبل أسبوعين، سرّب ناقد مجهول نص خطة كيري لصحيفة الواشنطن بوست. ويقول معارضوه إنه يمكن أن يسهّل الضربات الروسية على ما يسمى المعارضة السورية المعتدلة التي تدرّبها «وكالة الاستخبارات المركزية». كما يخشون أن يعزز المقترح موقف الأسد، وبالتالي يطيل أمد النزاع.

وبشكل أعم، يحذّر المشككون في الحوار مع موسكو، الموجودون غالباً في وكالات وزارة الدفاع والاستخبارات، وداخل وزارة الخارجية أيضاً، من أن مجرد الحديث إلى بوتين يكافئ سلوكه السيئ ويشجعه على التماهي؛ فإعطاء الروس مقعداً إلى الطاولة الدولية يغذي رغبته في إعادة إرساء قوة بلده، ويمنحه مكانة في الداخل الروسي. وقد

## إعادة هيكلة الجيش التركي وتأثيره في الدور الإقليمي لأنقرة

بدأت الحكومة التركية سلسلة تغييرات وإجراءات واسعة غير مسبوقة منذ قيام الجمهورية التركية قبل نحو قرن من الزمن، تهدف إلى إعادة هيكلة الجيش التركي. وبينما ترى الحكومة التركية أن هذه الهيكلية ضرورية في ضوء الانقلاب الفاشل الذي وقع مؤخراً، ولتصحيح العلاقة بين الجيش والسياسة، فإن هناك مخاوف داخلية وخارجية من أن يكون لهذه الهيكلية انعكاسات سلبية على دور تركيا الإقليمي. فكيف ذلك؟



الناتو عام 1952، كما أجريت إعادة هيكلة ثانية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن الهيكلية القائمة الآن هي الأوسع، وقد جاءت في سياق انقلاب تم إفشاله بشكل رئيسي من الشعب؛ وعارضته قيادات عليا في الجيش؛ وفي ظل ظروف إقليمية غير مسبوقة تتخرب فيها تركيا سياسياً وعسكرياً بشكل رئيسي. فالتغييرات التي جرت حتى الآن والتي شملت تسريح آلاف العناصر بينهم مئات الجنرالات والضباط؛ وتوسيع تركيبة المجلس العسكري الأعلى، وإحاق قيادات القوات الثلاث البرية والبحرية والجوية بوزارة الدفاع، وإغلاق كليات ومدارس عسكرية، ستؤدي إلى إضعاف دور الجيش الداخلي، وتزيد من سيطرة الحكومة وخاصة الرئيس التركي على القوات المسلحة. وقد أعلن أردوغان بالفعل سعيه لوضع الاستخبارات وهيئة أركان الجيش تحت سلطة رئاسة الجمهورية. وكما سيكون لهذه التغييرات انعكاسات داخلية، فلا شك أنها ستؤثر ولو مرحلياً في الدور التركي الخارجي. فتركيا منخرطة في ملفات إقليمية، فهي تشارك في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وتنطلق منها غارات التحالف الرئيسية ضد تنظيم داعش وجبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) في سوريا، كما أنها تخوض صراعاً طويلاً الأمد مع حزب العمال الكردستاني الذي زاد من هجماته داخل تركيا مؤخراً. ومن هنا فإن دور تركيا في التحالف ضد داعش، وفي إطار عمليات الناتو الأخرى سيتراجع أيضاً؛ وقد تحدث عن هذا عدد من المسؤولين في الغرب والولايات المتحدة.

الجيش التركي من أقدم جيوش العالم المعاصرة، وهو ثاني أكبر جيش في حلف الناتو، بعد نظيره الأمريكي، حيث يبلغ عدد قواته نحو 670 ألفاً، وتقدر ميزانيته بنحو 18 مليار دولار أمريكي، ويحتل بذلك المرتبة 15 عالمياً على مستوى الإنفاق العسكري؛ ويعد وفقاً لهذه المعطيات أحد أقوى الجيوش في العالم. وقد عرف تحولاً مفصلياً في أدواره إبان فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك الذي برز جنراً قوياً ومنتصراً مع رفاقه من العسكريين الذين صاغوا إطار الحياة السياسية للبلاد وفق مزاج الجيش بعقيدته الكمالية أو الأتاتورية؛ ومنذ نشأته والجيش التركي يتمتع بموقع رئيسي في السياسة التركية، حيث يعتبر حامي النظام العلماني، ضد كل المخاطر الداخلية والخارجية. وقد ظل للجيش دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية بعد أتاتورك حتى عام 1950، حيث انتقلت البلاد إلى الديمقراطية، ولكن بموافقة من قادة الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل عند اللزوم.

وحتى بعد التعددية الحزبية بقي الجيش يتمتع باستقلالية كبيرة عن السلطة السياسية ولكنه في الوقت نفسه مرتبط بشكل مباشر بالسياسة، حيث قام بأربعة انقلابات؛ وكان صاحب قرار مهم في انخراط تركيا العسكري وكذلك علاقاتها الخارجية. فرئيس هيئة الأركان العامة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي زمن الحرب، يقوم بدور القائد العام بالنيابة عن الرئيس، كما أن قائد الجيش هو من يقوم بوضع السياسات والبرامج المرتبطة بها بما في ذلك مكافحة التجسس، والاستخبارات، والعمليات، والتنظيم والتدريب والخدمات اللوجستية؛ كما أن هيئة الأركان العامة تتولى تنسيق العلاقات العسكرية مع أعضاء الناتو والدول الصديقة الأخرى.

ومن هنا، فإن التغيير الهيكلي في الجيش التركي سيكون له تأثير في موقع الجيش داخلياً، وكذلك انعكاسات على دور تركيا الإقليمي. وبرغم أن هذه الهيكلية لم تكن الأولى، حيث سبق أن كان هناك برنامج شامل لتحديث القوات المسلحة بعد أن أصبحت تركيا عضواً في حلف

## ابنة الرئيس السابق تتحدى «الدولة الدينية» في إيران

نقلت صحيفة «التقرير» الإلكترونية عن صحيفة «لموندو» الإسبانية مقالاً تتحدث فيه عن نشاط فائزة رفسنجاني ابنة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني، والذي يمثل تحدياً متزايداً للدولة الدينية في إيران.

الدينية». وأضافت «بسبب السياسات الخاطئة التي تقوم بها حكومة إيران باسم الدين، يعتقد الشعب أن الدين هو شيء غير مكتمل، ويتسبب في العديد من المشاكل. لكن هذا ليس صحيحاً، فالإسلام هو دين الكمال، حتى في مجال حقوق الإنسان. وإذا كنا نبحث عن القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان في القرآن الكريم، ففي كل الآيات الكريمة يوجد ما يشير إلى ذلك».

كما واصلت فائزة هاشمي خطابها مركزة على الجوانب، التي يجب على علماء الدين في إيران القيام بها، كي يبقى الإيمان على قيد الحياة، حيث قالت: «لو قام علماء الدين بعملهم على أكمل وجه، وتحديث «الفتاوى» وفقاً لما يتماشى مع عصرنا، لاحتل الدين المكانة التي يستحقها. كما أضافت: «من يعرف الإسلام على حقيقته، فهو سيراه دين الكمال، لكن لسوء الحظ، فإن الحكومات الدينية لا تقوم بالدور المناسب لدعم الدين». مواصلة: «أعتقد أن الحكومة الدينية تفسد الدين؛ حيث إن سوء الإدارة وغياب العدل باسم الدين لهما تأثير سلبي في الرأي العام».

### لقاء مع زعيمة البهائيين

وتسربت في مايو الماضي على شبكات التواصل الاجتماعي بعض الصور، التي تجمع ابنة الرئيس الأسبق مع زعيمة البهائيين، فريبا كمال آبادي، التي تم إطلاق سراحها مؤقتاً. وقد انتقدت الحكومة الإيرانية هذا اللقاء، مسلطة الضوء بالخصوص على الناشطة، التي أدت زيارة لها إلى بيت زعيمة البهائيين، لتعبر عن تضامنها مع هذه المجموعة ودعمها للقضية البهائية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه يتم انتهاك حقوق البهائيين باستمرار في إيران، كما يتم حرمانهم من الدراسة في الجامعات، فضلاً عن مرور معظم قادتهم بالسجن أو وجودهم حالياً وراء القضبان. وأمام الجدل الذي أثير حول هذا اللقاء، فقد صرحت هاشمي بأنها تعرفت على فريبا داخل السجن في عام 2012. وعلى عكس ما كان منتظراً، لم يدافع الأب هاشمي عن ابنته عند معرفته بهذا الخبر؛ بل قال إنها ارتكبت «خطأً فادحاً من خلال لقاءها مع زعيمة البهائيين».



تحدث الناشطة والسياسية فائزة هاشمي، الحكومة الإسلامية في إيران، التي تحكم منذ عام 1979، ورفعت صوتها ضدها، مؤكدة أن الشيوقرافية تضعف الإيمان والمعتقدات الدينية للمواطنين.

وقد أثارت هذه التصريحات المثيرة للجدل، شكوكاً بشأن طبيعة أيديولوجية الجمهورية الإسلامية، المهيمنة منذ سنوات. كما سلطت الضوء على الناشطة والسياسية والصحفية، التي أصدرت في حقها حكم بالسجن لمدة ستة

أشهر في عام 2012، بسبب المشاركة في الاحتجاجات التي أعقبت انتخابات عام 2009. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن فائزة هاشمي، النائبة السابقة في البرلمان الإيراني، تعرف بعدائها للنظام الإيراني، وجرأتها في تنفيذ إجراءات مثيرة للجدل، وهي التي تثير غضب النظام الإيراني. لكن هذه المرة، تشن ابنة الرئيس الأسبق رفسنجاني، هجوماً ضد الحكومة الإسلامية أمام الجميع؛ مشيرة إلى العلمانية التدريجية للمجتمع الإيراني، منتقدة بوضوح العلاقة بين السياسة والدين، التي تميز النظام السياسي في إيران.

ومن ناحية أخرى، تعتبر فائزة هاشمي امرأة متدينة، ترتدي الشادور، وتحمل نظريات لصالح «حركة النهضة بالمرأة المسلمة»، محاولة وضع وتركيز إطار أيديولوجي؛ يسمح بالتعايش بين الإسلام وحقوق المرأة في إيران، بعيداً عن المواقف العلمانية.

وإضافة إلى ذلك، يعتبر والدها «أحد» آيات الله الأكثر ثراءً، قوة ونفوذاً في إيران. كما يقف الرئيس الأسبق إلى صفوف الإصلاحيين، ويعتبر من المقربين جداً من الرئيس حسن روحاني، وقبل كل شيء، هو رجل من رجال النظام.. ومع ذلك، وعلى الرغم من تدينه، فإنه يعتبر واحداً من الأصوات الناقدة للجمع بين السياسة والدين في الجمهورية الإسلامية، معتبراً أن ذلك يؤدي إلى تآكل المعتقدات الدينية للمجتمع. ولتبرهن عن كلامها، قالت فائزة هاشمي: «في الجامعة التي أعمل بها، رفقة 80 موظفاً، أنا وعاملة أخرى فقط، ممن صمن شهر رمضان. كما لم يصم في صفوف الطلاب، إلا 8%؛ وأنا أضع كل اللوم على الحكومة





## «مجموعة أبوظبي المالية» تفوز بجائزة «أفضل مدير للاستثمارات العقارية في الأسواق الناشئة»

ملايين قدم مربعة، فيما تملك المجموعة في أكثر المناطق تميزاً وسط مدينة لندن مشروعات بقيمة ثلاثة مليارات دولار، بما في ذلك مشروع إعادة تطوير مبنى «نيو أسكوتلاند يارد» ضمن موقع «تن برودواي» ومشروع تطوير «I بالاس ستريت» السكني الفاخر في وسط مدينة لندن إلى جوار قصر باكنجهام. وقال جاسم الصديقي، الرئيس التنفيذي لمجموعة أبوظبي المالية، إن تلك الجائزة تُعدُّ تكريماً مرموقاً يسعى إلى نيله الكثير في أنحاء العالم حيث «تشكل محفظتنا الاستثنائية من مشروعات العقارات العالمية جزءاً محورياً من أصولنا المدارة، كما أنها ركيزة أساسية لضمان النمو المستدام للمجموعة».



فازت «مجموعة أبوظبي المالية» (ADFG) -شركة الاستثمارات البديلة التي تدير أصولاً بمليارات الدولارات، وتتخصص بقطاعات الخدمات المالية والعقارات والتكنولوجيا- بجائزة «أفضل مدير للاستثمارات العقارية في الأسواق الناشئة لعام 2016»، وذلك خلال حفل توزيع جوائز مجلة «جلوبال إنفستور/ آي إس إف» الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن. وتدير «مجموعة أبوظبي المالية» الكثير من المشروعات البارزة في أنحاء أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط والمملكة المتحدة؛ وذلك بفضل امتلاكها محفظة أصول عقارية تتجاوز قيمتها أربعة مليارات دولار، وتشغل في مجملها مساحة تفوق سبعة

## العراق يتوقع مضاعفة إنتاج حقل «حلفاية» إلى مثليه بحلول عام 2018



قالت وزارة النفط العراقية، في بيان أمس الثلاثاء، إنها تتوقع مضاعفة إنتاج حقل «حلفاية» الجنوبي إلى مثليه؛ ليصل بذلك إلى طاقته القصوى البالغة 400 ألف برميل يومياً في عام 2018. ونقل البيان، عن عدنان نوشي، رئيس شركة نفط «ميسان» الحكومية التي تشرف على الحقول في محافظة ميسان، أن الحكومة وافقت على خطط شركة «بتروتشاينا» لبدء المرحلة الثالثة من تطوير الحقل الذي ينتج حالياً نحو 200 ألف برميل يومياً. وفي العام الماضي رفع العراق إنتاجه بما يزيد على 500 ألف برميل يومياً برغم خفض الشركات العاملة في الحقول الجنوبية الإنفاق، والحرب ضد متشددي تنظيم «داعش». ويتوقع مسؤولون عراقيون ومحللون في قطاع النفط نمواً أكبر لصادرات البلاد هذا العام، ولكن بوتيرة أبطأ منها في عام 2015 عندما كان العراق أسرع مصدر لنمو الإمدادات من منظمة «أوبك».

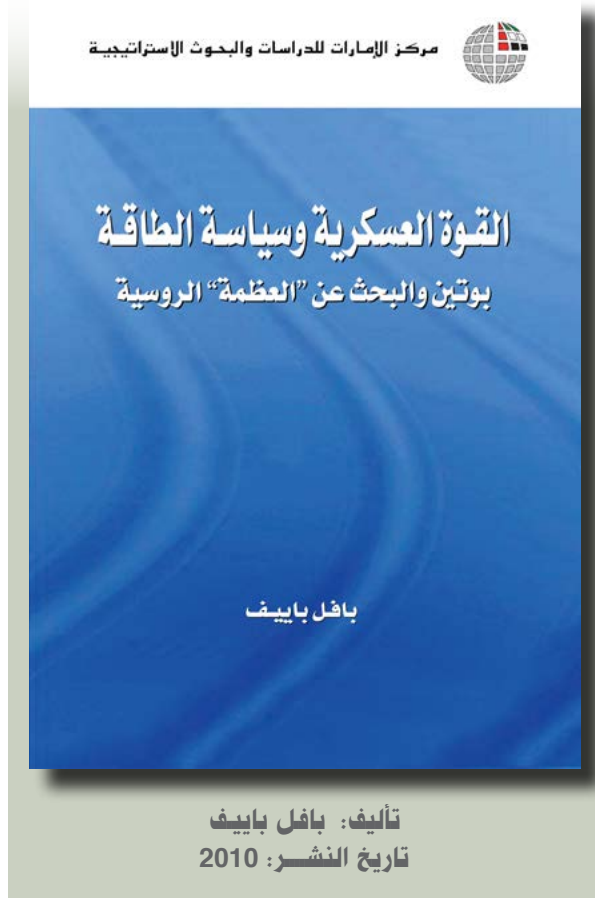
## حكومة اليابان توافق على إجراءات بقيمة 130 مليار دولار في إطار حزمة تحفيز



وافقت حكومة رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، أمس الثلاثاء، على اتخاذ إجراءات مالية بقيمة 13.5 تريليون ين (132 مليار دولار) في إطار حزمة تحفيز تهدف إلى إنعاش النمو الضعيف في ثالث أكبر اقتصاد في العالم. وتشمل الإجراءات المالية إنفاق 7.5 تريليون ين من الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وستة تريليونات ين من برنامج الاستثمارات المالية والقروض لا تشملها الموازنة العامة للحكومة. ويبلغ إجمالي قيمة الحزمة 28.1 تريليون ين، ويشمل إنفاقاً من المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وغيره من النفقات التي لا تدرج تحت النفقات الحكومية المباشرة. وقالت الحكومة إنها تتوقع أن تؤدي حزمة التحفيز إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 1.3% في الأمد القريب. ونتيجة لتلك الإجراءات سجل الين أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع، وارتفع فوق 102 ين مقابل العملة الأمريكية لأول مرة منذ أوائل يوليو الماضي. وعلى صعيد آخر ارتفع اليورو، أمس الثلاثاء، متجاوزاً 1.12

دولار لأول مرة فيما يزيد على شهر؛ في حين لم ينجح خفض أسعار الفائدة الأسترالية في إضعاف الدولار الأسترالي مع استمرار تأثر الدولار الأمريكي سلباً ببيانات الناتج المحلي الإجمالي الضعيفة في الولايات المتحدة الأمريكية.

## القوة العسكرية وسياسة الطاقة.. بوتين والبحث عن «العظمة» الروسية



النقاشات المعمقة التي تقتصر على فئات محدودة؛ إضافة إلى التركيز على الصراعات الرئيسية التي أضحت القوى المحركة للتفاعلات التي تم التعامل معها في هذا الكتاب. وفيما يتعلق بمطامح إثبات «عظمة» روسيا، فإن الإحاطة بها تستهدف أيضاً الإفلات من حلقات الجدل الذي لا ينتهي بين أنصار ودعاة الثقافات السلافية والغربية، وإلقاء الضوء على المحتوى السياسي الطابع في المساعي الجارية لرسم ملامح الهوية الروسية في حقبة ما بعد العهد السوفيتي. وباختصار، فإن الأسس المنطقية الثلاثة للموضوعات الآتية الذكر، والتي تختلف بشكل واضح فيما بينها، هي التي ستكون موضع البحث والتحليل.

أما القسم الثاني من الكتاب فيتناول في فصوله الثلاثة أمن الطاقة في روسيا؛ فالافتراض القائل إن «المتاجرة» بمصادر الطاقة، وصادرات الموارد الهيدروكربونية تحديداً، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأجندة الأمنية، يبدو في الواقع جديداً على الفكر السياسي الروسي؛ على الرغم من الصلة السببية المباشرة التي تجمع ما بين هبوط أسعار النفط وأواخر

ثمة موضوعان يحظيان بحضور بارز في السياسة التي انتهجها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على امتداد فترة حكمه، إلى حد أنها أفرزا خطوطاً فاصلة في غاية الأهمية، وحددا المنحى الذي سلكته القضايا الأخرى في تطورها. أول هذين الموضوعين، هو الأمن العسكري الذي صاغت له دوره الحيوي حرب الشيشان الثانية، هذه التي أضحت المنصة التي انطلق منها بوتين صوب الرئاسة. وثانيهما، هو أمن الطاقة؛ وهذا قد تعززت أولويته القصوى بفضل هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الروسي بشكل غير مسبوق. ولكل من هذين الموضوعين منظوماته وبناءه الداخلية المعقدة، وكلاهما يجد القوة الدافعة لهما في المنطق الخاص به الذي يقف وراء كل منهما. ومع هذا، فثمة عامل مشترك يجمع بينهما؛ وهو أنهما يمثلان العنصرين الأساسيين لقوة روسيا التي يُسبغ عليها تقليدياً مفهوم «العظمة». وهذا الكتاب يستهدف تشخيص القضايا الرئيسية التي تقع في دائرة التفاعل الدينامي بين هذه الموضوعات الثلاثة: اللجوء إلى القوة العسكرية؛ والاستفادة من ثروات الطاقة؛ وإعادة إرساء أسس «العظمة»، ثم الخروج بتقويم للتفاعلات القائمة فيما بينها.

وهذا الهدف الثلاثي الأبعاد هو الذي يحدد هيكل هذا الكتاب الذي استهله المؤلف بثلاثة تقويمات مستقلة يركز كل منها على: وضعية القوات المسلحة، وتطوير قطاع الطاقة، وجوهر نيات استعادة «عظمة» روسيا خلال السنوات التي أمضاها بوتين في رئاسة البلاد. ويتم، من ثم، تحليل كل منها من خلال تفحص السبل التي أمكن من خلالها للزيادة الهائلة في مدخولات الدولة (التي جلبها لها قطاع الطاقة) تيسير عملية بناء المؤسسة العسكرية (والحد منها في الوقت عينه)؛ وطبيعة التأثير الذي أحدثته القوة العسكرية (الفعلية و«الافتراضية»، على حد سواء) في مكانة روسيا وسلامتها الإقليمية؛ ونوعية تأثير التحولات التي أحدثتها عملية تطوير صناعات النفط والغاز غير المتجانسة، سواء في حضور روسيا على المستوى الدولي، أو في رؤيتها الذاتية لنفسها.

تتناول الفصول الثلاثة الأولى هذه التقويمات الثلاثة، التي تشكل القسم الأول من هذا الكتاب، وهي «الركائز» القوية الشديدة التعقيد التي يستند إليها «البيت الروسي» اليوم. إن الغرض الفعلي لهذه الفصول هو استخلاص تحليل للقدرة الحقيقية للقوات المسلحة الروسية؛ ومكامن القوة الفعلية في مزيج مصادر الطاقة الروسية بمعزل عن

سياسياً تجمع عليه عامة الناس. وفي خطابه أمام البرلمان في مايو 2006، أشاد الرئيس فلاديمير بوتين بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها تنفق في موازنتها العسكرية أكثر مما تنفق روسيا بخمسة وعشرين ضعفاً. وعاد بوتين في خطاب له في ميونيخ عام 2007 ليشدد على «أن روسيا بلد يمتد تاريخه إلى أكثر من ألف سنة؛ ولطالما كان لها من الناحية العملية امتياز تطبيق سياسة خارجية مستقلة». غير أن المشكلة الوحيدة التي تعترض تعظيم القوة العسكرية على هذا النحو هي أن روسيا ليس بحوزتها إلا القليل جداً من هذه القوة لتسند بها مطالبتها بـ «العظمة» لنفسها.

ويناقش القسم الرابع بفصوله الثلاثة أيضاً قوة الطاقة في روسيا والبحث عن «العظمة»؛ فربما المهمة الرئيسية المتعلقة بإدارة كل من إنتاج موارد الطاقة وإمداداتها، والجهود الحثيثة التي تبذل بحماسة واضحة بحثاً عن «عظمة» روسيا، باتت تأخذ مسارين مختلفين كلياً. وفي حقيقة الأمر، فإن القيادة السوفيتية كانت خلال حقبة الحرب الباردة قد حرصت على جعل عملية صنع القرارات الخاصة بموارد الطاقة معزولة تماماً عن مخططات «الصراع المصيري المدمر مع الإمبريالية». ومن المؤكد أن القرارات ذات الصلة بتصدير النفط والغاز وتسعيرهما كانت ترتبط بالأهداف الرامية إلى إبقاء الدول التي تدور في الفلك السوفيتي تحت الهيمنة القوية، وإلى إضعاف أواصر التلاحم داخل «معسكر الأعداء». غير أن تأمل أحداث الماضي وتفهمها يكشفان عن أن العقلية التجارية كانت هي السمة الأكثر طغياناً على الاستراتيجية السوفيتية الخاصة بالطاقة من النيات الخفية التي يراد منها تحويل النفط والغاز إلى «سلاحين» سياسيين.

غير أن فلاديمير بوتين استطاع بجرأة واضحة تخطي هذه العزلة وتحويل الطاقة، ليس إلى وسيلة لبلوغ «العظمة» الروسية فحسب، بل إلى ركن جوهري من أركان هذه المهمة المحيرة أيضاً. وقد أوجز المفهوم الذي وضعه «للقوة العظمى في مجال الطاقة» هذا المزيج الذي يجمع بين الطاقة كأداة تجارية وسياسات القوة معاً؛ والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية لجني أقصى قدر من الأرباح وبناء أوضاع القوة. بل إن القيمة السوقية لشركة «غازبروم» أضحت الدالة الرئيسية لمكانة روسيا على الصعيد الدولي. وكما جرى بحثه في القسم الثالث، فمن خلال توظيف ثلاث مزايا مختلفة «للعظمة»؛ أي: «القوة العظمى»، و«الإمبراطورية»، و«الحضارة» يغدو بالإمكان تقويم مدى فاعلية استغلال شتى أنواع ثروات الطاقة بغرض دفع عجلة مشروعات سياسية محددة إلى الأمام.

الثمانينيات من القرن الماضي وانهيار الاتحاد السوفيتي. وكان تأجيج الأزمة المالية والسياسية في أغسطس 1998 قد أثبت أن انكماش عائدات الصادرات ما فتئ يمثل تحدياً أمنياً كبيراً. بيد أنه لم يحدث إلا في عامي 2004 و2005 أن دفع الارتفاع المذهل في أسعار النفط بروسيا إلى التوجه نحو توظيف مصادر الطاقة توظيفاً احترازياً. وعلى الرغم من أن صافي الكميات التي صدرتها روسيا من هذه المصادر لم يزد بشكل كبير، فقد بدا من الممكن حقاً أمام عائدات هذه الصادرات صوغ مفهوم «سلاح الطاقة» واستخدامه.

وفي سياق تحويل الطاقة إلى «أداة أمنية» على هذا النحو، فإنه حتى التفاعل التقليدي بين قطاعي الطاقة والتصنيع العسكري صار يكتسب حدة أكبر، نظراً إلى أن اللوبي الذي يقف وراء الصناعة النفطية/الغازية ما انفك يطالب بالمزيد من الأموال لاستثمارها في القطاع الأول، ولا يعير سوى القليل جداً من الاهتمام للثاني. ومنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، فإن المنطقة الوحيدة التي تداخلت فيها الطاقة مع الأمن تداخلًا شديداً هي منطقة بحر قزوين؛ ولكن هنا جاءت الطفرة المفاجئة في أسعار النفط لتزيد من حدة المخاطر التي قد تترتب على «المناورات» الجيوسياسية أيضاً، ولتجبر روسيا على إعادة تقويم مصالحها الأمنية. وفي خضم هذا التفاعل، اكتشفت القيادة الروسية مأزقاً صعباً آخر تمثل في تصادم رغبتها في تقوية منظومة تحالفاتها الأمنية في الفضاء «ما بعد السوفيتي» مع عزمها على بيع الغاز بأعلى سعر ممكن. فعلى الرغم من أنها مقارنة براجماتية بالكامل، فإن «تجبير» الطاقة، أي تحويلها من جديد إلى ركن من أركان النزعة التجارية، لا يتسق مع دور «الضامن» الأمني الذي تؤديه روسيا.

ويركز القسم الثالث من الكتاب بفصوله الثلاثة على القوة العسكرية، بوصفها الدليل النهائي على «العظمة». ففي العقيدة الأمنية الروسية، اعتبرت النظرية القائلة إن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة، وشرط مسبق لا بد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة، وأداة أساسية لمواجهة الضغوط الخارجية المعادية، اعتبرت هذه النظرية حقيقة بديهية تكونت عبر مئات السنين من تاريخ هذه الدولة. ولعل مقولة ألكسندر الثالث المأثورة إن «روسيا ليس لها من حلفاء حقيقيين سوى اثنين: الجيش والبحرية»، باتت مقبولة كخلاصة للحكمة التي يرتكز إليها فن إدارة شؤون الدولة وحكمها. كما أن الاستنتاج القائل: «بلد يعجز عن إطعام جيشه سوف يرغم على إطعام جيش أجنبي» يكتسب الشرعية التي تؤهله ليكون منطقاً